تقييم الوضعية التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
-دراسة حالة مؤسسات قطاع النسيج بولاية تلمسان-

د.بوهنة كلثوم جامعة تلمسان -الملحقة الجامعية- مغنية- الجزائر
د.أوبختي نصيرة، جامعة تلمسان -الملحقة الجامعية- مغنية- الجزائر

ملخص

لقد أصبح موضوع تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي من الموضوعات التي تلقى اهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية والمحلية فضلا عن اهتمام الباحثين الاقتصاديين بها، باعتبارها أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ووسيلة إيجابية لفتح آفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل وخلق الثروة، وبإمكانها رفع تحديات المنافسة وغزو الأسواق الخارجية في ظل اقتصاد السوق.

و من هذا المنطلق، فإن هذا الورقة البحثية البحث يهدف إلى تقييم الوضعية التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع التركيز على دراسة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاع النسيج بولاية تلمسان، ضرورة الربط في الأفكار و الذي أصبح من القطاعات التي تعاني مشاكل كثيرة خاصة في ظل انفتاح الأسواق، وبالتالي لابد من دراسة تنافسية هذه المؤسسات أو إجاد الحلول لتنافسيتها

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة -التنافسية-التأهيل-قطاع النسيج.

Abstract:

The subject of development of small and medium enterprises in various economic filed activities has become more and more important for international and local organisations, besides economic researchers since it is considered the best means to economic recovery because of its easy adaptation and flexibility which enable it to combine between economic development and social one as a positive medium for opening work horizons through providing jobs and making wealth as its possibility to increase the challenges of competition and invasion of foreign markets in market economy.

With this in mind this research paper aims at assessing the competitive situation of small and medium sized enterprises in Algeria, focusing on the study of some small sized enterprises of the textile industry in the department of Tlemcen, and which has become among the sectors that suffer from a lot of problems particularly in light of the opening of markets, and thus we must find solutions to reduce these problems.

Keywords: small and medium enterprises, competitiveness, qualifying, textile industry.

مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي عدة تحولات و تطورات ناتجة عن ظاهرة العولمة و التكتلات السياسية و الاقتصادية أبرزها الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مما أدى إلى إفلاس بعض المؤسسات العمومية الكبرى و ظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العالم وبعد فشل السياسة الصناعية المتبناة في الجزائر منذ 1980، ذلك لاختيار المؤسسات ذات الأحجام الكبيرة، بحيث قامت بإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، وحسب المرسوم الصادر في 4 أكتوبر 1980، تحولت 70 مؤسسة عمومية إلى 348 مؤسسة جديدة، سنة 1981، ولكن التوجه الفعلي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان بعد إعادة الهيكلة الثانية للمؤسسات بعد أزمة 1986 وانهيار النظام الاشتراكي الذي أدى بها إلى الدخول في اقتصاد السوق بسبب الاستدانة من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، نتيجة لكل هذا وجدت الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كحل للدخول إلى اقتصاد السوق، ولهذا فتحت المجال أمام المستثمرين المحليين والأجانب بعد قانون الاستثمار لرئيس الحكومة السابق "رضا مالك" سنة 1993 ، بتحويل المؤسسات الكبرى العمومية إلى "مؤسسات صغيرة ومتوسطة" ممكن التحكم فيها وبيع المؤسسات العمومية إلى الخواص وغلق بعضها.

– و السؤال المطروح هنا هل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية الناشطة في قطاع النسيج قادرة على مواجهة المنافسة ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا أ

<u>أولا</u>: تشخيص وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1– إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من الصعب إيجاد تعريف موحد ينطبق على كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطية، ذلك يعني أن مفهوم هذه المؤسسات مختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام اقتصادي إلى أخر، فالمؤسسة الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تصنف ضمن المؤسسات المتوسطة أو الكبيرة في الدول النامية.[1]

غير أنه وبالرغم من اختلاف المفاهيم والتعاريف التي تعطى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تقام على أساس المعايير التالية:

✓ عدد العمال – رقم الأعمال –حجم رأس المال – استقلالية في تسيير المشروع.

أما في الجزائر فاخذ المشرع بالمعايير الأوروبية، فعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كما يلي: "فالمؤسسة الصغيرة هي كل مؤسسة تشغل ما بين 10 و 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها 200 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دج، إلى حين المؤسسة المتوسطة حسب هذا القانون هي كل مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخص ويكون رقم أعمالها السنوي ما بين 200 مليون دج و 2 مليار دج، أن يكون حصيلتها السنوية ما بين 100 إلى 500 مليون دج "[2]

2–تطور تعداد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

أ– تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المستخدمون في الجزائر:

–حيث اعتمدنا في هدا البحث على معطيات الفترة ابتداء من سنة 2001 وذلك لصدور القانون التوجيهي وقانون الاستثمار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعتبر هذه السنة كأساس لملاحظة هذا التطور.

–نلاحظ زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سنة 2001 إلى سنة 2012 ، وهذا أدى إلى زيادة عدد العمال في هذا القطاع من 737062 سنة 2001 إلى 1848117 عامل سنة 2012 مما أدى إلى تخفيض نسبة البطالة. و زيادة هذا العدد راجع للهدف التي وضعته الدولة بإنشاء 200000 مؤسسة صغيرة و متوسطة عند نهاية 2014، وهذا في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي 2010– 2014.[3]

ب– توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة: إن التطور الملحوظ في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافقت تطور في الأنشطة الاقتصادية، حيث يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسط، في 06 قطاعات رئيسية حيث تشمل 75% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ نلاحظ أن القطاع الذي يجلب اهتمام المستثمرين هو قطاع البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى قطاع التجارة والتوزيع حيث يعرفان تطورا إيجابيا كل سنة بنسبة 10,5%. أما في سنة 2010 –2012 فتظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) بكثرة في قطاع الخدمات الذي يمثل أكثر من النصف، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ثم قطاع الصناعات التحويلية.

د– **توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهة:** كلما زادت عدد السنوات تزيد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل جهة، ويلاحظ تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الجهة الشمالية للوطن فمثلا: في سنة 2012:[4] بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجهة الشمالية 248985 بـ أي بنسبة 59.27% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويلاحظ أنه تحتل جهة الهضاب العليا المرتبة الثانية بـ 128316 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي بنسبة 30,54% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتحتل جهة الجنوب والجنوب الكبير المرتبة الثالثة بمعدل يقدر بحوالي 10,19% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما وحيويا في التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال ما تقدمه من مساهمة من جهة في الناتج المحلي الإجمالي، ومن جهة ثانية المساهمة بفاعلية في عملية التصدير، وزيادة قدرات الابتكار، ضف إلى ذلك كونها وعاءا رئيسيا لاستقطاب العمالة.

أ- دورها في الناتج الداخلي الخام: نلاحظ أنه كل سنة تزيد قيمة PIB سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، لكن مساهمة القطاع الخاص في قيمة PIB في تزايد مستمر أكثر من القطاع العام، إذ يشارك قطاع الخاص بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة بنسب معتبرة حيث قدرت بـ 76,4% سنة 2001 لتصل سنة 2009 إلى نسبة 83,60% أي ما يعادل مساهمة إجمالية تقدر بـ 4162.02 مليار دينار جزائري ليصل سنة 2011 الى 84.77 % أي ما يعادل 5137.46 مليار دينار جزائري، وتتوجه على وجه الخصوص في قطاعات الفلاحة والبناء والخدمات. بينما القطاع العام يساهم بنسب منخفضة قدرت أقصاها سنة 2000 بنسبة 25,2%، حيث بلغت مساهمته سنة 2011 بـ 923.34 مليار دينار جزائري أي بنسبة 15.23%، وهذا يدل على توجه الجزائر إلى اقتصاد السوق، وعليه أصبح من الضروري ترقية وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات الاقتصادية من أجل تفعيل دورها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية.

ب- دورها في إنتاج القيمة المضافة: تعتبر القيمة المضافة كمركز الثروة التي يحققها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، و نلاحظ أن القيمة المضافة ازدادت من سنة 2001 إلى 2010، في أغلب الفروع بقيم متباينة، حيث تحتل الصدارة من سنة 2001 إلى 2005 كل من قطاع تجارة وتوزيع وفلاحة ويليها كل من نقل واتصالات والبناء والأشغال

العمومية، ثم الفروع الأخرى بنسب ضعيفة، ولكن في سنة 2010 بقي قطاع التجارة هو الذي يحتل الصدارة بنسبة 26,70% مقارنة بالفروع الأخرى، ثم يأتي في المرتبة الثانية البناء و الأشغال العمومية بنسبة 22,35%، حيث ساهم قطاع التجارة سنة 2010 بـ 1279.47 مليار دينار جزائري ثم قطاع البناء و الأشغال العمومية بـ 1071.75 مليار دينار جزائري، ثم في المرتبة الثالثة قطاع الزراعة بقيمة 1015.19 مليار دينار جزائري ثم يليها قطاع النقل و المواصلات والصناعة الغذائية و خدمات المؤسسات و الفندقة و الاطعام بنسب متقاربة، ثم القطاعات أو الفروع الأخرى بنسب ضعيفة.

د– دورها في الحد من البطالة: في حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تشغل 48086 فردا أما سنة 2010 فالصناعات التقليدية تشغل حوالي 175072 فردا.[5] نلاحظ أ ن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "الخاصة" تستحوذ على حصة الأسد من حجم العمالة، حيث حققت ارتفاعا متواصلا من 70,69% سنة 2004 إلى 80,05% سنة 2008 وهذا ناتج عن زيادة عدد أرباب المؤسسات بنسبة 33,36% سنة 2008 حيث بلغت من 245842 سنة 2005 إلى 392013 سنة2008، حيث بلغ عدد مناصب الشغل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1848117فردا عند نهاية سنة2012 بزيادة تقدر 07,19% مقارنة بسنة 2011.[6] و يضم هذا العدد بالإضافة إلى الأجراء، أرباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) وأرباب المؤسسات الخاصة بالمهن الحرة والحرفيين.

إن نسبة تطور مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدر بـ 6,05% خلال الفترة 2010–2011، حيث أن أجراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تطورت بنسبة 6,28%. وهذا يتوقف مع منطق الإصلاحات الاقتصادية (اقتصاد السوق – الخوصصة) في المقابل نسجل انخفاضا في عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة ويعود هذا التراجع إلى انخفاض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة بسبب الخوصصة أما الصناعات التقليدية فهي أيضا تعرف زيادة في عدد مناصب شغل بشكل ضعيف. ونستخلص مما سبق رغم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل وبالتالي الحد من مشكلة البطالة، غير أنه يجب الاعتراف أن هذه المساهمة لم تكن في مستوى تجارب بعض الدول المتقدمة وحتى الدول العربية، إن وضعية التشغيل في الجزائر لا

تبعث على الارتياح خصوصا في أوساط الشباب ومنه فتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد ضرورة ملحة، وهذا من خلال:

1- تشجيع روح المبادرة الفردية في الشباب الجزائري.

2- توفير التمويل اللازم.

3- تخفيف الأعباء الضريبية والبروقراطية.

4- تحقيق التوازن الجهوي (أي تقديم المزيد من الامتيازات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأخص في الهضاب العليا والجنوب).

4- **تشخيص وضعية الم ص م:**

قامت وزارة الـ م.ص.م، بتشخيص الوضعية الحالية لقطاع الـ م.ص.م ، وذلك بإبراز المعوقات التي تقف عقبة في تنميتها سواء كانت ناتجة عن المحيط القانوني أو المالي أو مشاكل العقار الصناعي.

* ويمكن تلخيص أهم العوائق التي تواجه أصحاب المؤسسات فيما يلي:

-سوق العمل : نقص المسيرين الإداريين ، نقص الاستثمار في مجال التكوين.

- مصادر المعلومات : نقص المعلومات الاقتصادية (قاعدة المعلومات والإحصائيات على الأسواق)

- الإدارة / الخدمات العمومية والمنشآت: الإدارة العمومية غير ملائمة ، الإجراءات، مشاكل الجمارك والإدارة الجبائية.

- النظام القانوني: نظام قضائي غير موافق لاقتصاد الأسواق ، قوانين كثيرة وسرعة تغيرها.

- السوق المالي: نظام مالي غير ملائم لاقتصاد السوق ، ضعف الموارد التمويلية ، إجراءات طويلة لتعريف الشيكات.

- السوق العقاري: عدم استغلال مناطق عقارية كثيرة ، ولا يوجد سوق عقاري حقيقي (سوق حر) ، تسيير سيء للأراضي.

بالإضافة إلى المشاكل السابقة فهي تواجه قيود خارجية والمتمثلة في اقتصاد السوق و ما تحويه من منافسة. ولهذا وجدت كل الدول وخاصة النامية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأيضا كحل لمواجهة المنافسة في السوق المحلية التي أصبحت أجنبية بالدخول إلى اقتصاد السوق وظهور العولمة مما أدى إلى اشتداد

المنافسة وهنا لم تتحكم الدول النامية في الصناعات الكبيرة ولهذا وجدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة لمواجهة كل التحديات والمستجدات العالمية و هل هذه المؤسسات الناتجة تستطيع مواجهة المنافسة عند دخول هذه الدّول نهائيا إلى اقتصاد السوق و تعتبر الجزائر من بين هذه الدول و لهذا سوف نقوم بدراسة ميدانية حول الوضعية التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناتجة في قطاع النسيج في الجزائر مع دراسة بعض مؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناتجة في قطاع النسيج في ولاية تلمسان.

ثانيا: دراسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لقطاع النسيج بولاية تلمسان.

ومن خلال هذه الدراسة سوف نقوم بالتعرف على الوضعية التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة باختيار بعض هذه المؤسسات في قطاع النسيج بولاية تلمسان، ثم القيام بعرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية باستعمال الاستبيان. وتتركز معظم مؤسسات النسيج في ولاية تلمسان أي توجد 50 مؤسسة تنشط في قطاع النسيج بالولاية ، وهذا حسب غرفة التجارة والصناعة، حيث تتركز معضمها في المنطقة الصناعية بشتوان[7] – تلمسان – أما حسب مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بولاية تلمسان فهناك 137 مؤسسة النسيج سنة 2012 لأنها هنا تضم الأنشطة الحرفية المصغر مثل الطرز والخياطة التقليدية والفتلة، وهي أنشطة تقام في المنزل ومعظمها حرفية ولا تملك سجل تجاري ما عدا 50 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في قطاع النسيج تملك السجل التجاري لأنها تملك محل تجاري وآلات وورشة عمل.[8]

1–دراسة بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لقطاع النسيج بولاية تلمسان:

المرحلة الأولى: تم اختيار هذه المؤسسات على أساس الاعتبارات الآتية:

مؤسسات صغيرة ومتوسطة تمتلك سجل تجاري أي باستثناء المؤسسات المصغرة الحرفية ذات الطابع العائلي (العمل في المنزل)، وهذا بعد الاتصال بغرفة التجارة بولاية تلمسان ومديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الملحق رقم (1) يوضح مؤسسات قطاع النسيج و التي تملك سجل تجاري بالولاية، حيث بلغ عددها 50 مؤسسة نسيج سنة 2012.

–مؤسسات تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. –مؤسسات تتمتع بهيكل تنظيمي يبين وظائفها ويحدد المسؤوليات.

المرحلة الثانية: مرحلة توزيع الاستبيان (الأسئلة الاستقصائية) والتي تم تحضيرها وفقا لمتطلبات البحث والمعارف المكتسبة حول الموضوع، حيث تمت الإجابة عنها من 15 مؤسسة حيث أجابت عن أسئلة الاستبيان، والذي تمت صياغتها في 20 سؤال موزعة على ثلاثة محاور أساسية:

- نوع المؤسسة والهدف من اختيار قطاع النسيج.
- سوق المنافسة في قطاع النسيج: درجتها، طبيعتها، تأثيرها.
- المشاكل التي تواجه المؤسسة.
- مدى الاستفادة من برنامج التأهيل.

أما فيما يخص نوع الأسئلة التي تم وضعها فهي:

الأسئلة المغلقة: من أجل تسهيل الأسئلة وفهمها من طرف المبحوثين.

الأسئلة المفتوحة: كان الهدف منها التقرب أكثر إلى معرفة الوضعية الحالية لقطاع النسيج في السوق الجزائري.

ترتيب الأسئلة: إن تسلسل الأسئلة لم يكن عشوائيا إنما كان وفقا لمنهج الدراسة النظرية.

ولقد تم الحصول على الإجابة من خلال 3 مقابلات مع مدير كل مؤسسة في ظرف 3شهور.

المرحلة الثالثة: مرحلة ترجمة الإجابات وفقا للطرائق الإحصائية في جداول و مدرجات تكرارية، حتى تم التوصل إلى النتائج التي قمنا بتحليلها والتعليق عليها وفيما يأتي الجدول الآتي الذي يلخص أهم المعطيات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدروسة.

2-تحليل نتائج الدراسة الميدانية.

1- التحليل الوصفي للعينة المدروسة :

-خصائص العينة المدروسة:

نلاحظ من الجدول رقم (1) الموضح في الملاحق، أنّ مؤسسات البحث مشكلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تتكون من ثلاثة أصناف، حيث نجد أنّ هناك 26,7% من المؤسسات الصغيرة في قطاع النسيج والتي توظف أقلّ من 10 عمال، في حين نجد مؤسسات صغيرة بنسبة 40%، والتي توظف من 10 إلى 49 عاملا ، أمّا بالنسبة للمؤسسات المتوسطة فكانت النسبة 33,33% من المؤسسات المدروسة مع العلم أنّ مؤسسة MANTAL تحتوي على 293 عامل لكن الدولة تصنفها ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

–*دوافع اختيار مجال النشاط:* يتبيّن أنّ نسبة 56,3% من المؤسسات محل الدراسة أدلوا بأنّ الدوافع الحقيقية لاختيار مجال النشاط راجعة أنّها لها علاقة بتخصصهم أي أنّه عبارة عن نشاط عائلي موروث في حين صرح البعض أنّ المؤسسات أي بنسبة 25% أنّ نسبة دوافعهم لاختيار هذا النشاط (النسيج) يعود إلى عدد المنافسين في السوق قليل، بينما نجد أمّا نسبته 18,7% من المؤسسات أرجعت بسبب اختيارها لمجال النشاط إلى وجود تشجيعات من طرف الدولة وخاصة المؤسسات الوطنية في قطاع النسيج.

–*الهدف من اختيار قطاع النسيج*. نلاحظ أنّ هدف اختيار قطاع النسيج هو راجع للخبرة الموروثة في المجال أي بنسبة 50% ، أمّا فيما يخص الإرادة الشخصية والطلب المرتفع في قطاع النسيج فقد كان اختيار 15% من المؤسسات، وفي الأخير ما نسبته 10% بالنسبة للتكنولوجيا البسيطة والدعم من الدولة التي تخص خاصة المؤسسات الوطنية.

–*طريقة التمويل*. نلاحظ أنّ 61,1% من المؤسسات تعتمد على التمويل الشخصي ، بينما 11,1% عبارة عن شريك ونفس النسبة بالنسبة للتمويل عن طريق قرض بنكي ، أمّا 16,7% عبارة عن تمويل الدولة لاستثماراتها بالمؤسسة الوطنية.

–*نوعية العمالة:* نلاحظ أنّ عامل الخبرة المكتسبة من العمل في المجال هو أهمّ عامل يجب توفره حسب رأي أصحاب المؤسسات المدروسة في ظل غياب مؤسسات التكوين في قطاع النسيج حيث نجد فقط الخياطة والطرز.

–*عوامل نمو المؤسسة: عدد العمال – رقم الأعمال – رأس المال*. نلاحظ أنّ عوامل نمو المؤسسة والتي تتمثل في عدد العمال ورقم الأعمال ورأس المال هي مرتفعة في كل المؤسسات المدروسة تقريبا والتي قدّرت على التوالي 60% و73,3% و66,7%.

أمّا بعض المؤسسات فقد انخفض فيها عدد العمال ورقم الأعمال ورأس المال وحسب رأيهم يعود هذا الانخفاض إلى اشتداد المنافسة في السوق ممّا أدّى بهم إلى تسريح العمال، وانخفاض المبيعات في السوق.

–*خصائص المؤسسة*.

أ) طبيعة المسير: نلاحظ أنّ 60% من المؤسسات المدروسة تعتمد في تسييرها على المالك ذلك أنّ معظمها هي مؤسسات عائلية موروثة أمّا 20% فهي تسير من طرف مسير خارجي وهي مؤسسات الدولة.

ب) الأرباح السنوية: نلاحظ أنّ 60% من المؤسسات تقسم جزء من الأرباح السنوية ويستثمر الباقي، أمّا 26,7% من المؤسسات يعاد استثمار أرباحها مثلا مؤسسات الدولة ، أمّا 13,3% فتقسم بين الشركاء خاصة المؤسسات المصغرة ذات رأس المال المحدود.

2- الوضعية التنافسية لمؤسسات قطاع النسيج بتلمسان :

-المحيط الخارجي للمؤسسة.

أ) المنافسة: نلاحظ أنّ المنافسة قوية حيث بلغت درجتها 53,3% وهي تعتمد على السعر (41,2%) والجودة (41,2%) ، فهي تؤثر بشكل إيجابي بنسبة 46,7% على المؤسسات حيث تزيد من عملية تنويع المنتوج ورفع جودة هذه المؤسسات، أمّا 33,3% فهي تؤثر عليها بشكل سلبي حيث تعيق بيع المنتوج لهذه المؤسسات ، أمّا تأثيرات المحيط فهي اقتصادية بنسبة 40% ثمّ أجنبية أي غزو المنتج الأجنبي بنسبة 35% ، أمّا الزبائن فيفضلون السعر والجودة بنسبة 80%، فهذه المؤسسات لا تواجه منافسة كبيرة مع المؤسسات الكبرى حيث قدرت بـ 73,3% ، فأغلبهم يواجه منافسة مع المنتوجات الصينية والمغربية وتونسية، أمّا التشريعات وانفتاح السوق ليس في صالح المؤسسة فهي تعيق عملها.

-التصدير للخارج: نلاحظ أنّ 86,7% من مؤسسات النسيج لا تصدر للخارج بسبب أنّها مؤسسات تكفي فقط السوق الداخلي، و13,3% من المؤسسات تصدر للخارج خاصة فرنسا، ومن المؤسسات من كانت تصدر للخارج فتوقفت بسبب المنافسة.

-مشاكل المؤسسات المدروسة: نلاحظ أنّ 25,9% من المؤسسات تواجه مشاكل جمركية خاصة عند استلام المادة الأولية المستوردة من الخارج، فالبطئ يؤدي إلى البطئ في الإنتاج والخلل في تسليم المنتوج في الوقت المناسب، في حين أنّ 25,9% عبارة عن مشكلة ندرة المادة الأولية وارتفاع أسعارها باعتبارها مادة مستوردة من الخارج، بينما هناك مشاكل المنافسة بنسبة 25,9% ، وكذلك مشاكل ضريبية بنسبة 22,5%.

-الإستراتيجية المتبعة في المؤسسات المدروسة: نلاحظ أنّ أعلى نسبة من المؤسسات أدلت بأنّ الإستراتيجية المتبعة هي إستراتيجية التنويع حيث كانت هذه النسبة 39,2% بينما صرحت نسبة 30,4% من المؤسسات أنّها تعتمد على إستراتيجية التمييز، في حن نجد أنّ 21,7% تتبع إستراتيجية التركيز بينما أجابت نسبة ضعيفة قدّرت بـ 8,7% من المؤسسات بأنّها تتبع السيطرة بالتكاليف.

–الميزة التنافسية المتبعة في المؤسسات:

نلاحظ أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة في قطاع النسيج تعتمد بدرجة كبيرة على تحسين الجودة بنسبة 50% من أجل رفت التنافسية، ومنها من تكون متميزة في السعر والجودة معا، بينما 26,9% تعتبر الآجال التي تحدّدها لزبائنها هي ميزتها، و15,5 ترى أنّ السعر هو الذي يحقق لها أفضلية تنافسية، بينما نجد أنّ 3,8% من المؤسسات ترى بأنّها تتمتع بأفضليات تنافسية أخرى.

–الحصول على شهادة الإيزو في المؤسسات:

نلاحظ أنّ 80% من المؤسسات لم تتحصل على شهادة الإيزو بسبب ارتفاع تكاليفها. بل فقط المؤسسات الوطنية بنسبة 20%، و هي كالتالي:

– مؤسسة تافنة بمغنية تحصلت عليها في جويلية 2012.

– مؤسسة MANTAL في سنة 2003.

– مؤسسة SOITINE ندرومة في سنة 2008–2009.

نلاحظ أنّ معظم المؤسسات الخاصة لا تصبوا إلى الحصول على هذه الشهادة لأنّ إمكانياتها المالية محدودة حيث قدّرت بـ 60% ومنهم من يتوقع الحصول على هذه الشهادة من أجل التصدير للخارج خاصة المؤسسات المتوسطية على عكس المؤسسات الصغيرة والمصغرة فهي تكتفي بما هي عليه.

3– برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

–استفادة المؤسسات من برنامج التأهيل:

نلاحظ فقط أنّه 20% من المؤسسات تحصلت على برنامج التأهيل منها مؤسسة MANTAL و Soitine ندرومة في قطاع النسيج و80% من هذه المؤسسات لم تتحصل على هذا التأهيل.

أ) ما هي هذه البرامج ؟

– من بين البرامج التي تحصلت عليها في برنامج MEDA والبرنامج الخماسي (2010–2014) والذي ما زال في التطبيق.

ب) هل أثرت هذه البرامج على المؤسسة بشكل جيد ؟

هناك بعض المؤسسات أثرت بها بشكل إيجابي مثلا MANTAL و Soitine ندرومة، أمّا مؤسسة LIT MAG لا يوجد أي تأثير على تحسن جودة المنتوج في السوق.

-الأهداف التي تسعى المؤسسات المدروسة الوصول إليها

- تسعى المؤسسات المدروسة إلى الأهداف التالية :
- تنويع المنتوج والحصول على الجودة العالية.
- التصدير إلى الخارج وزيادة الإنتاج.
- إنتاج أنواع جديدة من القماش.
- إدخال تكنولوجيا جديدة على خياطة الملابس.
- تحسين الجودة وطريقة العمل وتنويع المنتوج.
- الاستمرارية في النشاط والسمعة الحسنة.
- الاستمرارية في الجودة وسمعة الشركة.
- الزيادة في التسويق والترويج لمبيعاتها.
- تحسين المنتوج والجودة والتعامل مع أكثر نسبة من الزبائن في المستقبل.

خلاصة:

بعد الدراسة الميدانية التي أجريت في ولاية تلمسان استخلصت النتائج التالية:

- توجد نسبة كبيرة من المؤسسات المتوسطة تعمل في قطاع النسيج مقارنة بالمؤسسات المصغّرة والصغيرة التي تعمل فقط في صناعة الملابس والخياطة والطرز.

- إنّ أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناتجة في قطاع النسيج هي ذات طابع عائلي موروث مثلا مؤسسة الإخوة بريكسي والتي أنشئت سنة 1957 من طرف 4 إخوة حيث كانت تشغل سنة 1984 حوالي 1200 عامل وبسبب بقاء مالك واحد واشتداد المنافسة وصعوبات جمركية انخفض مردود هذه المؤسسة حيث أصبحت تشغل سنة 2012 حوالي 25 عامل فقط ، وكانت هذه المؤسسة تصدر الزربية إلى سويسرا، ألمانيا، وهولندا.

- إنّ أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة في قطاع النسيج تتعرّض إلى تأثيرات اقتصادية (الخوصصة، تحرير التجارة، معدل التضخم، سعر الفائدة..) وكذلك إلى عوامل حكومية (فرض الأسعار على المؤسسات، تغيير القوانين...). وكذلك تأثير المنتوج الأجنبي

أي غزو المنتجات الأجنبية للسوق المحلية، وبالتالي فانفتاح السوق ليس في صالح المؤسسات بصفة عامة ومؤسسات النسيج بصفة خاصة.

– تواجه معظم مؤسسات النسيج مشاكل جمركية خاصة عند استلام المادة الأولية المستوردة ذات السعر الأعلى، بالإضافة إلى مشاكل مع المنافسة الصينية وكذلك مشاكل ضريبية.

– إنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لم تستطع الحصول على شهادة الإيزو (ISO)، ولكن البعض لا يعرف هذه الشهادة والبعض من هذه المؤسسات ترى أنّ الحصول على هذه الشهادة مكلف مقارنة بالإمكانيات المالية التي تملكها، والبعض يصبو إلى الحصول على هذه الشهادة من أجل التصدير إلى الخارج.أمّا المؤسسات الوطنية هي فقط تحصلت على شهادة الإيزو بسبب مساعدة الدولة لها من الناحية المالية.

– أمّا فيما يخصّ برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع النسيج والذي خصّ فقط المؤسسات الوطنية ، أمّا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لم تستفد من هذه البرامج وهذا ما يثبت أنّ هذا القطاع مهمل من طرف الدولة خاصة القطاع الخاص الذي يعاني مشاكل كثيرة خاصة في ارتفاع المادة الأولية المستوردة في ارتفاع ثمن الأجهزة المستخدمة في قطاع النسيج مع العلم أنّ هذا القطاع هو من يوفر يد عاملة كثيفة، وبالتالي على الدولة في مساعدة هذه المؤسسات من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية.

– قامت الدولة من أجل مواجهة مؤسساتها قطاع النسيج المنافسة الدولية باندماج حوالي 17 مؤسسة وطنية، حيث تتعاون هذه المؤسسات فيما بينها في مجال تبادل الخبرات والآلات والمادة الأولية، كما قامت بالدخول في شراكة مع شركة تركية حيث قامت ببيع 49% من مؤسسة SOITEX لتركيا و 51% الجزائر.

– مشكلة مؤسسات قطاع النسيج هو ارتفاع ثمن المادة الأولية المستوردة مع العلم أنّ هذه الحريرات تستطيع أن تصنع في مؤسسة وطنية مثل Soitine التي تصنع حرير الملابس العسكرية، حيث تستورد المادة الأولية لمؤسسات النسيج الخاصة من الصين، دبي، تركيا، فالمشكل هنا هو تسيير المؤسسات الوطنية في قطاع النسيج أي لابدّ على مؤسسة Soitine صناعة حرير يتماشى مع ما يطلبه الزبائن في السوق.

– وبالتالي فمؤسسات قطاع النسيج ليس مستعدة لفتح السوق أو لمواجهة المنافسة وهذا بسبب نقص الآلات المتطورة في المجال ونقض المادة الأولية، وهذا يؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى رفع السعر مقارنة بسعر المنتوجات الصينية التي تشكل مشكلا عالميا.

– تؤثر سياسة الدولة سلبا في هذه المؤسسات بفتح الأسواق المنافسة الخارجية وبتنظيماتها القانونية المعيقة أكثر من المدعمة.

ملاحق الجداول:جدول رقم (1): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع النسيج المساهمة في الدراسة.

المؤسسة	نوع النشاط	سنة بداية النشاط
مؤسسة ثاقفة لصناعة الملابس مغنية	تفصيل وخياطة ملابس مهنية	مارس 1965
مؤسسة منطال	إنتاج الأغطية	1922
شركة ذات المسؤولية المحدودة لإنتاتيكس	النسيج الآلي	1985
مؤسسة Matelas Atlas	صناعة النضالة (Matelas)	1965
مؤسسة S.A.R.L MAF	صناعة النسيج	–
مؤسسة مزاري للأغطية S.A.R.L M.T.A	صناعة الأغطية	1980
مؤسسة SARL tissage de Rouer	استراد وتصدير	07/01/1992
مؤسسة الإخوة بريكسي	صناعة الزربية التقليدية والأغطية البربرية	جوان 1957
المؤسسة الوطنية للأفرشة المغاربية LIT MAG	صناعة الأفرشة والأغطية	1999
مؤسسة بن جبور محمد	تجهيز أفرشة العرائس	01/06/2008
مؤسسة الفردوس	صناعة الملابس الداخلية	2009
مؤسسة غفور عبد الحق	صناعة الملابس	2000
مؤسسة ICHOU MOUSSA	صناعة الملابس الداخلية	07/01/1992
مؤسسة SARL BELIT	صناعة الأفرشة والأغطية	28/08/1989
المؤسسة SPA SOITINE NEDROMA	صناعة الحرير.	1983

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الاستبيان. SPA : شركة ذات أسهم. S.A.R.L: شركة ذات مسؤولية محدودة.

الإحالات و المراجع:

[1] ISELLAMI Ammar « petit et moyenne industrie et développent économique », édition SNED, Alger 1985, p 27.

[2] وزارة المؤسسات الصغيرة المتوسطة والصناعة التقليدية.

[3] وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، معطيات 2012، أفريل 2013، مرجع سابق، ص 7.

[4] – وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية و الدراسات الاقتصادية و الإحصائيات، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 22، معطيات 2012، أفريل 2013، ص 7.

[5] – الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء « CASNOS » 2010..

[6] وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية و الإحصائيات ، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 20، معطيات 2011، مارس 2012، ص 17.

[7] –غرفة الصناعة و التجارة بولاية تلمسان، سنة 2013.

[8] –مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية تلمسان، سنة 2013.